Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالذكر أنَّ تقسيم سنة ١٩٥٣ كان نتيجة طموح متكلّمي لغة الـ«التيليغو» (Telegu) لإنشاء ولاية خاصة بهم بسبب سيطرة متكلّمي اللغة «التاميليّة» المثقفين في حكومة «مادرا».

يقيم الاتّحاد الفدرالي الهندي توازناً غير سهل بين العاملَين التاليين:

١ ـ الحاجة إلى مركزية تمثّلها الحكومة الوطنية
٢ ـ مطالبة المناطق اللغوية باللامركزية وبتسلُّم بعض السلطات

وقد يكون السبب بالإبقاء على الإنكليزية كلغةٍ للنخبة هو التخوّف من نتائج اعتماد اللغة الهندية كلغة قومية وحيدة، إذ ينجم عن ذلك بطبيعة الحال سيطرة متكلمي هذه اللغة على مرافق الدولة وإدارتها.

إن نظرة إلى الدستور الموضوع سنة ١٩٥٠ كافية لأن تُظهر بوضوح اتجاه الحكم الهندي نحو إقرار اللغة الهندية مع الإبقاء في الوقت نفسه على اللغة الإنكليزية، ففي المادة ٣٤٣، ينصّ البند الأوّل على ما يلي:

«ستكون اللغة الرسمية للاتّحاد اللغة الهندية والمكتوبة في الخط «الدفاناغاري» (Devanagari) وسيكون شكل الأرقام المستعملة في معاملات الاتحاد الرسمية شكل الأرقام الهندية العالمي».

وينصّ البند الثاني من المادة نفسها على الإبقاء على استعمال اللغة الإنكليزية في المعاملات الحكومية كما كان يُعمل به قبل تاريخ العمل بهذا القانون وذلك خلال مدة ١٥ سنة. إلا أنَّ بإمكان الرئيس، خلال هذه المدَّة، أن يسمح باستعمال اللغة الهندية، بالإضافة إلى اللغة الإنكليزية، في المعاملات الرسمية، بمرسوم.

وينصّ البند الثالث من المادة نفسها على أنَّ بإمكان البرلمان أخذ الإجراءات المناسبة في ما يتعلّق باستعمال اللغة الإنكليزية بعد انقضاء هذه المدة (١٥ سنة).

أمّا المادة ٣٤٤ فينصّ البندان الأوّل والثاني منها على أنَّه يتوجَّب على الرئيس، بعد خمس سنوات من مدَّة العمل بهذا القانون، أن يؤلّف لجنة تبحث في قضايا استعمال اللغة الإنكليزية واللغة الهندية وأيَّة لغة أخرى تُستعمل في مجال الاتّصال بين الحكومة المركزية والولايات. وتتكوّن هذه اللجنة من رئيس ومن أعضاء يمثّلون اللغات المذكورة في الملحق رقم ٨، أي اللغات الوطنية في الجدول السابق (١٤ لغة).